

Distr.: General
3 January 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

مذكرة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، مارتا سانتوس بايس، الذي أُعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٧/٧٠.

وتقدم الممثلة الخاصة، في تقريرها، لمحة عامة عن المبادرات والتطورات الرئيسية الرامية إلى مواصلة وتكثيف الجهود التي تسعى إلى ضمان حق الأطفال في حياة من دون عنف. ويدعم هذا التقرير تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومقصدتها المتميز المتمثل في إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، ويستفيد من الاحتفال عام ٢٠١٦ بالذكرى السنوية العاشرة لتقديم دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال إلى الجمعية العامة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-00017(A)



* 1 7 0 0 0 1 7 *

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة العنف ضد الأطفال

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	أولاً -
٦	توطيد التقدم المحرز في مجال حماية الأطفال من العنف	ثانياً -
٨	دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.	ثالثاً -
٨	ألف - التصدي للعنف ضد الأطفال بوصفه شاغلاً ذا أولوية قائماً بذاته في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	
١٢	باء - القيادة والمساءلة في تحقيق تقدم في حماية الأطفال من العنف	
١٥	جيم - الوفاء بالتعهد بعدم ترك أي طفل يتخلف عن الركب والوصول أولاً إلى من هم في مؤخرة الركب: الأطفال المتنقلون	
١٨	تتبع العمليات الإقليمية لتعزيز حماية الأطفال من العنف	رابعاً -
٢٥	استشراف المستقبل	خامساً -

أولاً - مقدمة

١- تستعرض الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، في هذا التقرير، التطورات الرئيسية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل تعزيز حماية الأطفال من العنف.

٢- وتسترشد الممثلة الخاصة بقرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢، الذي أنشأت بموجبه الجمعية العامة ولاية الممثلة الخاصة، وتعمل بوصفها جهة تمد الجسور ومدافعة عالمية ومستقلة تدعو إلى منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها. وأعربت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٧/٧٠، عن دعمها لعمل الممثلة الخاصة وأوصت بأن يمدد الأمين العام ولايتها لفترة إضافية مدتها ثلاث سنوات وأن يواصل دعم الأداء الفعال والمستقل لهذه الولاية، الممولة من موارد الميزانية العادية، واستدامتها.

٣- وتبقى الممثلة الخاصة ملتزمة التزاماً قوياً بتسريع التقدم في مجال حماية الأطفال من العنف واغتنام الفرصة الفريدة التي يتيحها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعد تضمين خطة عام ٢٠٣٠ مقصداً متميزاً، المقصد ١٦-٢، يتمثل في القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال إنجازاً تاريخياً يمكن أن يشحذ الإرادة السياسية ويعيد إطلاق شرارة العمل من أجل بناء عالم خال من الخوف ومن العنف للجميع، دون ترك أي طفل يتخلف عن الركب.

٤- وخلال السنة الماضية، شجعت الممثلة الخاصة عمليات هامة ومبادرات تعبوية ترمي إلى تعزيز حماية الأطفال من العنف في جميع أنحاء العالم بمعية السلطات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، فضلاً عن الشبكات التي يقودها أطفال. واتسمت السنة باعتماد عدة خطط عمل إقليمية لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه وتعزيز شراكات هامة من أجل حشد التأييد لحمايتهم. وعلى الصعيد الوطني، أحرز تقدم هام مع سن تشريعات جديدة لحظر العنف بجميع أشكاله، واعتماد أطر سياسية لتوجيه التنفيذ، ومواصلة توحيد البيانات والبحوث لكي تصب في إجراءات مستندة إلى أدلة.

٥- وتميزت السنة أيضاً باعتماد جمعية الصحة العالمية القرار WHA69.5^(١)، الذي أيدت فيه الجمعية خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية التي ترمي إلى تعزيز دور النظام الصحي ضمن استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف فيما بين الأشخاص، ولا سيما ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال. وأصدرت منظمة الصحة العالمية أيضاً مجموعة الاستراتيجيات السبع لوضع حد للعنف ضد الأطفال (INSPIRE)^(٢)، وهي مجموعة من الاستراتيجيات القائمة

(١) انظر http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA69/A69_R5-en.pdf

(٢) انظر <http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/246212/3/WHO-NMH-NVI-16.7-ara.pdf?ua=1>

على الأدلة من أجل منع العنف ضد الأطفال والتصدي له. وعلاوة على ذلك، أُصدرت دراسة عالمية قادتها الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية من أجل تسليط الضوء على الجهود الجماعية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة وتعزيزها^(٣). كما أُصدرت المبادئ التوجيهية المصطلحية المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، التي اعتمدها اجتماع لفريق عامل مشترك بين الوكالات في لكسمبرغ، من أجل توفير الوضوح المفاهيمي للإجراءات الرامية إلى حماية الأطفال، وسد الثغرات القانونية، والتصدي للتفسيرات الخاطئة التي قد تعرض سلامتهم للخطر^(٤).

٦- وتبقى حماية الأطفال على شبكة الإنترنت على رأس جدول أعمال الممثلة الخاصة. وفي هذا الصدد، واصلت دعم مبادرات هامة لأصحاب مصلحة متعددين، من بينهم التحالف العالمي من أجل إنهاء الاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت (WePROTECT)^(٥). وأمن التحالف العالمي التزامات رفيعة المستوى من حكومات، وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنظمات دولية، ومن المجتمع المدني. ويؤيد التحالف العالمي اتخاذ إجراءات وطنية شاملة بشأن الوقاية والتصدي من أجل إعلام الأطفال وتمكينهم ومكافحة الإفلات من العقاب داخل الحدود وعبرها.

٧- وكما توضح هذه الأمثلة، تبقى توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (انظر A/61/299) صالحة اليوم مثلما كانت قبل سنوات ١٠، ولم تتراجع قدرتها على تعزيز قفزة هائلة في الجهود العالمية الرامية إلى حماية الأطفال من العنف. كما لم يتراجع الطابع الاستعجالي لهذه القضية. وكما أبرزت دراسة أجريت مؤخراً، تعرض على الأقل مليار طفل تتراوح أعمارهم بين ٢ و ١٧ - نصف أطفال العالم - لشكل من أشكال العنف خلال السنة الماضية^(٦).

٨- ويتواصل تزايد الاتجار بالأشخاص، وفي بعض المناطق أكثر من ٦٠ في المائة من الضحايا من الأطفال. وتقبض على ملايين لا تحصى من الأطفال برائن العمل الاستغلالي والممارسات الشبيهة بالرق. وفي البلدان النامية، واحدة من كل ثلاث فتيات تتزوج قبل سن الثامنة عشرة وواحدة من كل تسع تتزوج قبل سن الخامسة عشرة، ويمثل الأطفال دون سن الخامسة عشرة ٨ في المائة من ضحايا جرائم القتل على الصعيد العالمي.

(٣) انظر <http://globalstudysect.org/>

(٤) انظر <http://luxembourgguidelines.org/english-version/>

(٥) انظر www.weprotect.org/

(٦) انظر <http://pediatrics.aappublications.org/content/early/2016/01/25/peds.2015-4079>

٩- وبتنشر على نطاق واسع العنف في المجتمع المحلي. وكما أبرزت الممثلة الخاصة في دراستها 'حماية الأطفال المتضررين من العنف المسلح في المجتمع المحلي' (٧)، الصادرة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في كيتو، يُعتقد أن ٣٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة يتعرضون للعنف المجتمعي. وبالفعل، في العديد من أنحاء العالم، كثيراً ما يرتبط العنف المسلح بأنشطة العصابات والجريمة المنظمة، وهي بيئة عنيفة تصوغ الحياة اليومية للأطفال وتولد الخوف، وانعدام الأمن، وإحساساً غامراً بأن الإفلات من العقاب هو السائد.

١٠- ويتسبب تسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت معاناة لملايين الأطفال. وهذه الأشكال الخبيثة للعنف من بين أهم دواعي قلق الأطفال وسبب رئيسي من أسباب اتصال الأطفال بالخط الهاتفي للمساعدة. وكما أبرزت الممثلة الخاصة في دراستها الجديدة عن هذا الموضوع، 'إنهاء المعاناة: التصدي لتسلط الأقران من المدرسة إلى الفضاء الإلكتروني' (٨)، فإن تسلط الأقران، سواء كان شفوياً أو نفسياً أو جسدياً وسواء كان في المدارس أو خارج المرافق التعليمية، غالباً ما يرتبط بالتمييز ضد الأطفال الذين هم في حالات هشاشة وقولبتهم نمطياً (انظر الإطار).

١١- وتناول الأمين العام، في تقريره عن حماية الأطفال من تسلط الأقران (A/71/213)، هذه المسألة بالتفصيل، حيث قدم استنتاجات هامة من استطلاع رأي أجرته على الإنترنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة. وجرى مسح أزيد من ١٠٠ ٠٠٠ طفل ومراهق واعتبر ٩ من كل ١٠ أن تسلط الأقران مشكلة؛ وذكر ثلثهم أنهم كانوا ضحاياه وذكر ثلث هؤلاء الأطفال أنهم لم يخبروا أحداً.

القضاء على المعاناة: التصدي لتسلط الأقران من ملعب المدرسة إلى الفضاء الإلكتروني

إن حماية الأطفال من تسلط الأقران ليست مجرد واجب أخلاقي أو هدف جدير بالثناء من أهداف الصحة العامة أو السياسة الاجتماعية؛ وإنما هو مسألة من مسائل حقوق الإنسان. ويشكل تسلط الأقران نمطاً سلوكياً مؤذياً وعدوانياً كثيراً ما يكون جزءاً من متوالية، وهي معاناة تشكل حياة الأطفال في أوقات مختلفة وفي سياقات مختلفة، من ملعب المدرسة إلى الحي، وبصورة متزايدة في عالم الإنترنت.

وما فتئ تسلط الأقران منذ فترة طويلة جزءاً من الحياة الاجتماعية والمجتمعية والمدرسية للأطفال. ومع تزايد إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع النطاق للهواتف الذكية من جانب الأطفال والشباب، أصبح تسلط الأقران على الإنترنت - التسلط عبر الإنترنت - مصدراً للقلق بدوره. ويمكن لنشر الشائعات، أو نشر

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.I.15.

(٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.I.14.

المعلومات الكاذبة على الإنترنت، أو الرسائل المؤذية، أو التعليقات أو الصور الفوتوغرافية المخرجة، أو الاستبعاد من الشبكات الإلكترونية أن تؤثر على الضحايا تأثيراً بالغاً. ويمكن لإخفاء الهوية أن يفاقم التسلط عبر الإنترنت بتشجيع الشباب على التصرف بطرق ما كانوا ليقدموا عليها في التفاعلات وجهاً لوجه. وإضافة إلى ذلك، يمكن للتسلط عبر الإنترنت أن يضرب ضحاياه في أي وقت، ويمكن للرسائل أو المواد الضارة أن تنتشر الآن بسرعة في جمهور متزايد باطراد، مضاعفةً مخاطره وآثاره المدمرة.

ويؤثر تسلط الأقران على الأطفال في مختلف مراحل نمائهم، ويقوض بشدة صحتهم وحسن أحوالهم العاطفية وأداءهم المدرسي. وغالباً ما يرتبط بمشاعر عميقة للخوف والعزلة وانعدام الحيلة. وقد يعاني الضحايا من اضطرابات النوم، والصداع، وآلام المعدة، وتدني الشهية، والتعب وكذلك مشاعر تدني احترام الذات والقلق والاكتئاب والعار، وفي بعض الأحيان من أفكار انتحارية. وقد تستمر الندوب النفسية والعاطفية التي يخلفها في حياة البلوغ. كما يتضرر المتسلطون أنفسهم، ويرجح أن يكونوا بدورهم أكثر عرضة من أقرانهم للتورط في سلوك مناهض للمجتمع ومخوف بالمخاطر في وقت لاحق من حياتهم. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤثر تسلط الأقران على المجتمع المدرسي برمته، مهيناً مناخاً من الريبة والشك يمكن أن يدفع الأطفال إلى أن يظلوا صامتين أو أن يصبحوا شركاء بدافع الخوف.

١٢- ويتحتم أن نعمل بما يتطلبه الوضع من استعجالية. ويجب علينا أن نغتني الفرصة التاريخية التي تتيحها خطة عام ٢٠٣٠، مسترشدين بما تحتمه حقوق الإنسان من تحرير للأطفال من العنف وبالأدلة التي جمعت في السنوات الأخيرة. وسيؤدي الاستثمار في منع العنف وحماية أرواح الأطفال ومستقبلهم وادخار موارد الدول إلى مستقبل أكثر إشراقاً لجميع الأطفال.

ثانياً- توطيد التقدم المحرز في مجال حماية الأطفال من العنف

١٣- أتاحت السنة الماضية فرصاً استراتيجية وشهدت تطورات هامة في القضاء على العنف ضد الأطفال على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. وبعد عشر سنوات من تقديم دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال إلى الجمعية العامة، تطورت حماية الأطفال من العنف من موضوع مهم إلى حد كبير إلى محط اهتمام عالمي مدرج حالياً بوصفه مقصداً قائماً بذاته في خطة التنمية المستدامة.

١٤- وقد روجت الممثلة الخاصة، عن طريق توحيد الجهود مع شركاء الأمم المتحدة، بنجاح لتعميم حماية الأطفال من العنف في خطة سياسات الأمم المتحدة. وقد أدى هذا الجهد التعاوني إلى معايير وخطط عمل رائدة، منها خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار

بالأشخاص^(٩)، وكذا الدراسات والحملات التوعوية التي وجهت بدورها الاستراتيجيات والسياسات والتدابير الإقليمية والوطنية لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه.

١٥- وينبع إدراج القضاء على العنف ضد الأطفال كمقصد محدد وشاغل شامل للقطاعات في خطة عام ٢٠٣٠ من هذه الجهود المتضافرة. فهو من جهة نتيجة للشعور بالاستعجالية التي ولدها حجم وتأثير المشكلة، ومن جهة أخرى من الأدلة المتزايدة التي تثبت أن هناك حلولاً صالحة.

١٦- وقد استرشد جدول أعمال الممثلة الخاصة بأربع أولويات استراتيجية هي: ترسيخ التقدم المحرز وتعميم تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة؛ وكفالة إعلاء شأن العنف ضد الأطفال في جدول الأعمال العالمي؛ وتعزيز العمليات الإقليمية الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال من العنف؛ والتصدي للشواغل الناشئة. وقد تحققت نتائج هامة، منها ما يلي:

(أ) ترسيخ أسس حقوق الإنسان لحماية الأطفال من العنف من خلال إطلاق حملة في عام ٢٠١٠ لتحقيق التصديق العالمي على البروتوكولات الاختيارية الملحقية باتفاقية حقوق الطفل. وقد أدى ذلك إلى زيادة مطردة في عدد التصديقات على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، الذي دخل حيز النفاذ في ١٧٣ بلداً، وتعزيز المعايير الدولية الجديدة، بما في ذلك البروتوكول الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٩ دولة؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)؛ واستراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية^(١٠)؛

(ب) تعزيز الوعي وترسيخ المعارف لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له من خلال مشاورات دولية للخبراء وتطوير البحوث ونشر الدراسات المواضيعية الاستراتيجية. وكما ذكر أعلاه، صدرت عام ٢٠١٦ دراستان رئيسيتان هما 'حماية الأطفال المتضررين من العنف المسلح في المجتمعات المحلية' و'إنهاء المعاناة: التصدي لتسلط الأقران من ملعب المدرسة إلى الفضاء الإلكتروني'. وتناولت دراسات سابقة للممثلة الخاصة العنف في المدارس وفي النظام القضائي؛ والعدالة الإصلاحية للأطفال؛ وحقوق الفتيات في نظام العدالة الجنائية؛ وآليات المشورة والإبلاغ وتقديم الشكاوى المراعية للأطفال؛ وحماية الأطفال من الممارسات الضارة؛ والفرص والمخاطر المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالنسبة للأطفال. كما أنتجت مواد ملائمة للأطفال لإعلام الأطفال بشأن حقهم في العيش في مأمن من العنف وتمكينهم، وصدرت في الآونة الأخيرة بطريقة بريل؛

(٩) قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩٣، المرفق.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٦٩/١٩٤، المرفق.

(ج) إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية في جميع المناطق من أجل النهوض بتنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة، مع اجتماعات استعراض دورية لتقييم التقدم المحرز وتسريعه، واستضافة ستة من الاجتماعات السنوية للمائدة المستديرة الإقليمية بشأن حماية الأطفال من العنف^(١١). وفي عام ٢٠١٦، خصص اجتماع المائدة المستديرة الإقليمية لوضع وتنفيذ خطط إقليمية تدعم خطة عام ٢٠٣٠ ومقاصدها المتعلقة بمكافحة العنف ضد الأطفال؛

(د) تعزيز جهود التنفيذ على الصعيد الوطني الرامية إلى جعل الأطفال في مأمن من العنف، ولا سيما من خلال اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية متعددة القطاعات وشاملة في أكثر من ٩٠ بلداً، وآخرها في إكوادور، وإندونيسيا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وغانا، والنرويج، ونيجيريا؛ وسن تشريعات وطنية تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال في أكثر من ٥٠ بلداً، وآخرها في آيرلندا، وباراغواي، وبيرو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسلوفينيا، وفيت نام، ومنغوليا؛ وتوحيد نظم البيانات، بما في ذلك من خلال الاستقصاءات الوطنية للأسر المعيشية في آسيا وأفريقيا، بما يشمل جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والفلبين، وكمبوديا، وكينيا، وملاوي، ونيجيريا، وفي الوقت نفسه يجري بذل جهود أيضاً في بلدان أخرى، مثل الصين؛

(هـ) تعزيز الحوار في مجال السياسات والدعوة العالمية بشأن مجالات الاهتمام المهمة، وتعزيز التحالفات بين الحكومات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية والأكاديميين وشبكات الأطفال، بما في ذلك عن طريق مبادرة 'حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال'^(١٢)، من أجل التعبئة للإجراءات المتعلقة بحماية الأطفال من العنف والاستثمارات فيها. وقد دعمت هذه الجهود بأكثر من ١٦٠ بعثة إلى أكثر من ٦٠ بلداً في جميع المناطق.

ثالثاً- دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال

ألف- التصدي للعنف ضد الأطفال بوصفه شاغلاً ذا أولوية قائماً بذاته في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٧- إن أعمال حق كل طفل في أن يكون في مأمن من العنف عنصر أساسي من اتفاقية حقوق الطفل. وتتوخى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ علماً يسوده احترام كوني لحقوق

(١١) انظر <http://srs.violenceagainstchildren.org/page/1314>.

(١٢) انظر www.endviolenceagainstchildren.org/

الإنسان والكرامة الإنسانية، عالم ينمو فيه كل طفل في مأمن من العنف والإيذاء والاستغلال. وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ هو السبيل نحو تحقيق هذا الهدف النبيل.

١٨- وفي عام ٢٠١٦، أحيى المجتمع الدولي الذكرى السنوية العاشرة لتقديم دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال إلى الجمعية العامة والذكرى السنوية العشرين لأول مؤتمر عالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. وصادف عام ٢٠١٦ أيضاً السنة الأولى من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع مقصدها المحدد (١٦-٢) بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال والعديد من المقاصد المتصلة بالعنف، بما في ذلك القضاء على زواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وجميع أشكال عمل الأطفال؛ ومكافحة الجريمة المنظمة والحد من الوفيات العنيفة؛ وضمان سلامة الأطفال وحمايتهم في المدارس وفي المجتمعات المحلية الحضرية؛ وحقوق الطفل في الوصول إلى العدالة والمعلومات وفي هوية قانونية. وشكل الاحتفاء بهذه المعالم الهامة فرصة هامة لإحياء الالتزامات، وترسيخ المكاسب التي تحققت، والاستيعاب الكامل للدروس المستفادة، ومضاعفة الجهود في مجال السياسات من أجل بناء عالم يستطيع فيه الأطفال النماء في مأمن من العنف، في كل مكان وفي جميع الأوقات.

١٩- ويعد إدراج العنف ضد الأطفال باعتباره شاغلاً قائماً بذاته في خطة التنمية العالمية إنجازاً تاريخياً، ويتيح للمجتمع العالمي فرصة استراتيجية لتحويل المقصد ١٦-٢ إلى حقيقة لجميع أطفال العالم. وبما أن عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ جارية على قدم وساق، فإن الأولوية الرئيسية للممثلة الخاصة هي دعم الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق جميع المقاصد المتصلة بالعنف من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المقصد ١٦-٢. ويجب ألا تبقى حماية الأطفال من العنف مجرد مثال من المثل؛ إذ يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية خاصة عن ترجمة هذا المثال إلى تغيير ملموس بالنسبة لكل طفل.

٢٠- ويبرهن اعتماد أهداف التنمية المستدامة عن وجود إحساس بهدف مشترك من جانب المجتمع الدولي ويعطي زخماً متجدداً للجهود العالمية. وإضافة إلى ذلك، يوحى بشعور كبير باستعجالية العمل وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ويقع على جميع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة الأخرى التحلي بروح قيادية والإلهام والتعبئة من أجل العمل.

٢١- ولا مجال للتراخي. فلا يزال ملايين الفتيات والفتيان في جميع أنحاء العالم ومن جميع الأعمار يتعرضون لمستويات مروعة من العنف، في أحيائهم، وفي مدارسهم، وفي المؤسسات التي تهدف إلى رعايتهم وحمايتهم، وفي منازلهم أيضاً.

٢٢- وتعد جذور العنف ضد الأطفال متعددة الأوجه، ويتطلب منعها والقضاء عليها نهجاً متكاملًا ومتعدد القطاعات، على نحو ما تعترف به خطة عام ٢٠٣٠. وفي الواقع، يسير العنف يداً في يد مع الضعف والحرمان، ومع ارتفاع مخاطر تدريج الحالة الصحية وضعف الأداء المدرسي، وأحياناً مع الاعتماد على الإعانات الاجتماعية لفترات طويلة. والأطفال المعرضون للعنف - في البيت، أو في المدارس، أو في المجتمع المحلي، أو في العمل، أو في مؤسسات الرعاية

والعدالة، أو على الإنترنت - أكثر عرضة لخطر أعمال العنف المتراكمة وإتيان سلوك عدواني وعنيف في مرحلة لاحقة من حياتهم.

٢٣- ويترك العنف ندوباً طويلة الأمد على حياة الأطفال، وكثيراً ما تكون له عواقب يتعذر تداركها على نمائهم وحسن أحوالهم والفرص المتاحة لهم للنجاح لاحقاً في الحياة. كما أنه يُضعف أسس التقدم الاجتماعي، إذ يولد تكاليف باهظة للمجتمع، ويؤدي إلى تباطؤ التنمية الاقتصادية وتآكل رأس المال البشري والاجتماعي للدول. ولكن من خلال تعزيز التعاون والاستثمار الجاد في الاستراتيجيات التي أثبتت فعاليتها في منع العنف، يمكن أن يصبح العنف شيئاً من الماضي السحيق.

٢٤- وخطه عام ٢٠٣٠ خطة عالمية وشاملة وتنطوي على إمكانيات فريدة لتحقيق نتائج إيجابية في جميع أنحاء العالم. ولكن الأهم من ذلك أنها تمم جميع الأطفال. ومن الحاسم فعلاً الاستثمار في الأطفال من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع ومنصفة ومستدامة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

٢٥- وستقاس قيمة ونجاح خطة عام ٢٠٣٠ بالإجراءات الاستراتيجية المتخذة والتقدم الملموس المحرز في التنفيذ على أرض الواقع، وبخاصة لفائدة الأطفال الذين في مؤخرة الركب، والأكثر توارياً عن الأنظار، والأكثر عرضة للنسيان، والذين هم أيضاً الأكثر عرضة للعنف والإيذاء والاستغلال في معظم الأحيان. ولذلك من الأساسي تشجيع اعتماد وتنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة تكون شاملة ومتسقة يجري الإشراف عليها وطنياً وتدعمها موارد قابلة للتنبؤ؛ وتسترشد بأدلة قوية وبيانات رصينة وموثوقة ومصنفة؛ ويجري استعراضها من خلال عملية مفتوحة وشاملة للجميع وتقييم دوري للتقدم المحرز باستخدام نقاط مرجعية متفق عليها دولياً.

٢٦- وتوفر الخبرة المكتسبة من ١٠ سنوات من تنفيذ توصيات دراسة الأمم أساساً متيناً يمكن البناء عليه. فقد نهض عدد متزايد من الدول بمبادرات للتوعية والتعبئة المجتمعية بشأن الموضوع، واعتمدت تشريعات وخطط عمل وطنية لمنع العنف والتصدي له، إلى جانب آليات لجمع وتحليل البيانات للاسترشاد بها في القرارات المتعلقة بالتخطيط والسياسات والميزانية، فضلاً عن الرصد والتقييم. وبالتالي، فإن ترجمة خطة عام ٢٠٣٠ إلى إجراءات وطنية عملية جارية على قدم وساق، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعميم مراعاة الأهداف والمقاصد في الخطط والاستراتيجيات والإجراءات الإنمائية الوطنية التي يجري الإشراف عليها وطنياً ولتعزيز أعمال حقوق الطفل.

٢٧- وقد أصبحت المنظمات والمؤسسات الإقليمية جهات فاعلة حاسمة في هذه الجهود. وقد اعتمدت بعض المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومجلس أوروبا، بالفعل خططاً إقليمية جديدة بشأن العنف ضد الأطفال تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. ويشجع آخرون، مثل جامعة الدول العربية ومبادرة جنوب آسيا لإنهاء

العنف ضد الأطفال والسلطات الرفيعة المستوى المعنية بحقوق الإنسان للسوق الجنوبية المشتركة، جهوداً مماثلة.

٢٨- بيد أن هذا التقدم، وإن كان كبيراً، يحتاج إلى مزيد من الترسخ. ولا يمكن أن تترك حماية الأطفال من العنف حتى فوات الأوان. فتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب تعزيز الشراكات وتعبئة موارد كبيرة. وتعد التحالفات والشراكات العالمية الواسعة التي تجمع الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الأطفال أنفسهم، أمراً حاسماً في هذه العملية. وأيدت الممثلة الخاصة بقوة، إذ أخذت هذا في اعتبارها، وضع مبادرات هامة، منها الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، وتحالف المقصد ٨-٧: العمل معاً من أجل القضاء على عمل الأطفال والرق المعاصر، والشراكة الشبابية العالمية من أجل أهداف التنمية المستدامة، والتحالف العالمي من أجل الإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز العدالة السلمية والمجتمعات الشاملة للجميع. ولهذا السبب، أطلقت الممثلة الخاصة في آذار/مارس ٢٠١٦، خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، مبادرة 'حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال'، مع طائفة واسعة من الشركاء. وأطلقت المبادرة اعترافاً بالقوة التحويلية للقادة من جميع مناحي الحياة، وتصميم الشعب على الوقوف دفاعاً عن الأطفال وتوسيع حركة جعل جميع الأطفال في مأمن من العنف.

٢٩- وفي العد التنازلي لعام ٢٠٣٠، للجميع أهميته وثمة حاجة إلى الجميع. وتحشد مبادرة 'حان الوقت' المواهب المبتكرة وتنشئ فضاءً لحفز ودعم الإجراءات الإيجابية والملموسة الرامية إلى ضمان حماية الأطفال من العنف وتحقيق المقاصد المتصلة بالعنف من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المقصد ١٦-٢. وقد وقعت جهات فاعلة في الأمم المتحدة وحكومات ومنظمات حكومية دولية إقليمية ومنظمات من المجتمع المدني وشبكات مهنية وجهات من القطاع الخاص وأفراد تعهدوا والتزمت باتخاذ إجراءات ملموسة من أجل توسيع دوائر اللاعنف حول حياة الأطفال.

٣٠- وتوفر البوابة الإلكترونية لمبادرة 'حان الوقت'^(١٣) المعلومات والموارد اللازمة لدعم جهود التنفيذ العالمية الرامية إلى إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ويشمل ذلك معلومات بشأن التصديق على معاهدات حقوق الطفل، والتشريعات الوطنية لحظر جميع أشكال العنف، والاستراتيجيات الوطنية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، واستقصاءات البيانات لرصد التقدم، والآليات المراعية للطفل من أجل التصدي لحوادث العنف ومساعدة الأطفال الضحايا.

٣١- ولقد حان الوقت فعلاً لسد الفجوة بين الالتزامات بمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له والإجراءات التي يمكن أن تُترجم هذا المقصد إلى واقع بالنسبة لجميع الأطفال، بحيث

(١٣) انظر www.endviolenceagainchildren.org.

لا يتخلف أي طفل عن الركب. كما حان الوقت لمعالجة حقيقية للأسباب الجذرية للعنف ولتعزيز ثقافة احترام حقوق الطفل وعدم التسامح مطلقاً مع العنف. وقد حان الوقت للتعبة وإحياء الحماسة لدى جميع من يستطيعون الانخراط بفاعلية في إنشاء دوائر اللاعنف في دور إيواء الأطفال والمدارس والمجتمعات المحلية.

٣٢- ومع عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، للعالم فرصة فريدة لوضع مسألة جعل الأطفال في مأمن من العنف في صميم خطة سياسات كل أمة أمة. ولتحقيق تقدم دائم، يجب أن يحل الأمل محل اليأس والثقة محل الريبة. ويجب جعل المواهب في خدمة مجتمع خال من العنف نتطلع جميعاً إلى بنائه. ويتحتم التحرك بشعور عميق بالاستعجالية.

باء- القيادة والمساءلة في تحقيق تقدم في حماية الأطفال من العنف

٣٣- يتطلب ضمان إحراز تقدم نحو تحقيق المقاصد المتصلة بالعنف من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المقصد ١٦-٢، قيادة قوية، وآليات مساءلة ورصد فعالة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وهذا مصدر قلق خاص للممثلة الخاصة، التي شجعت مراعاة التقدم صوب المقاصد المتصلة بالعنف من أهداف التنمية المستدامة في عمليات الإبلاغ والرصد لهيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان، وفي الاستعراضات الوطنية الطوعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٣٤- ويجب أن تكون هيئات وآليات حقوق الإنسان هي الجهات الفاعلة الاستراتيجية وأن تعمم الأهداف والمقاصد المتصلة بالعنف في عملها الهام. وسيشكل التركيز المواضيعي ليوم المناقشة السنوي لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٧ على حماية حقوق الطفل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة فريدة لمواصلة توطيد هذه العملية الحيوية لإدماج ركني حقوق الإنسان والتنمية في الخطة الجديدة.

٣٥- ويشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بوصفه المنبر المركزي لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، منتدى بالغ الأهمية لضمان وجود هدف وضع حد للعنف ضد الأطفال في صلب عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويكتسي موضوع المنتدى لعام ٢٠١٦، "ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب"، أهمية خاصة بالنسبة للأطفال المعرضين للعنف. ويعاني العديد من هؤلاء الأطفال في صمت وعزلة وخوف، وكثيراً ما يتكون خلف الركب في الحصول على الرعاية وخدمات الدعم المناسبة للتغلب على صدماتهم النفسية، وفي الاستفادة من التعافي وإعادة الإدماج، وتطوير قدراتهم كاملة.

٣٦- وسلط الأمين العام، في تقريره المرحلي الذي أعد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2016/75)، الضوء على أن "هناك تفشٍ لمختلف أشكال العنف ضد الأطفال، بما فيها التأديب الذي يعتمد

على العقاب البدني والاعتداء النفسي". ونادراً ما تنوول هذا الموضوع في الاستعراضات الوطنية الطوعية الاثنين والعشرين.

٣٧- وستوفر الخبرة المكتسبة من المجموعة الأولى من تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى مدخلات استراتيجية لما يقبل من عمليات الإبلاغ عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها. ومن الأساسي أن تعترف الاستعراضات الوطنية الطوعية المقبلة بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بينما يعاني مليار طفل من العنف ونتائجه المدمرة على الصعيد العالمي. ولتحقيق المقصد ١٦-٢ وجعل جميع الأطفال في مأمن من الخوف، من الأهمية بمكان التمكن من تقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات. والمثلة الخاصة عاقدة العزم على دعم هذه الاستعراضات والاستفادة من التجربة الهامة المكتسبة من عمليتي رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها على الصعيد الوطني.

٣٨- وسيوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ منبراً هاماً لتقييم التقدم المحرز في حماية الأطفال من العنف في إطار موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير". وستشكل الاستعراضات المتعمقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر، وضمان حياة صحية، وتحقيق المساواة بين الجنسين انعكاساً دقيقاً ومدى تقدم الدول في ضمان بيئة حامية تعوض عن أوجه الهشاشة المتعددة، والمتربطة في كثير من الأحيان، التي يواجهها الأطفال. وفيما يتعلق بالمقصد ١٦-٢ والمقاصد الأخرى المتصلة بالعنف، تعد الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٧ فرصة هامة لتسليط الضوء على الممارسات الجيدة، وتحديد التحديات والدروس المستفادة، وتحديد الالتزامات، وتوفير موارد موثوقة من أجل إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

٣٩- وفي حين سيجري العمل على متابعة واستعراض التقدم المحرز على جميع المستويات (الوطني والإقليمي والعالمي)، سيكون العنصر الأساسي في الرصد هو الصعيد الوطني. ويتوقع من الدول أن تشجع على إجراء عملية شاملة للجميع وشفافة ومتكاملة، تدعمها البيانات والأدلة السليمة. ويمكن أن توفر مشاورات وطنية تشاركية حيزاً لحوار مفتوح وبناء ومبتكر مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأطفال، لإذكاء الوعي بخطة عام ٢٠٣٠ وحشد الدعم من أجل إنهاء العنف بجميع أشكاله.

٤٠- وتعد الاستعراضات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة إسهاماً ذا أهمية حاسمة في ضمان الاستثمار في الأطفال وبناء عالم ينمو فيه كل طفل في مأمن من العنف والاستغلال. والمثلة الخاصة ملتزمة التزاماً قوياً بدعم عملية الاستعراض الوطنية الطوعية، التي ظلت في صدارة جدول أعمال بعثاتها الميدانية واسترشدت بها في مشاركتها في المؤتمرات الرفيعة المستوى والمنتديات الإقليمية. كما أن هذه المسألة هي الموضوع الرئيسي في عام ٢٠١٦ لاجتماع المائدة المستديرة الإقليمية للممثلة الخاصة الذي يجمع سنوياً الهيئات والمنظمات والمؤسسات الإقليمية لحقوق الإنسان.

٤١- ويعد تحديد مؤشرات قوية بشأن انتشار تعرض الأطفال للعنف وحدثها عنصراً حاسماً آخر في جهود الدعوة التي تبذلها الممثلة الخاصة؛ وهذا أمر بالغ الأهمية للوقوف على حجم وتأثير العنف في الأطفال، ولتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المتصلة بالعنف، ولا سيما المقصد ١٦-٢. ودعت بقوة، بصفتها عضواً في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، إلى إدراج ثلاثة مؤشرات عن تعرض الأطفال للعنف الجنسي والبدني والعاطفي، وهو ما اعتمده في وقت لاحق اللجنة الإحصائية.

٤٢- والمقاصد المتصلة بالعنف في خطة عام ٢٠٣٠ مقاصد قابلة للتحقيق، لكن يلزم أن يقوم قياس التقدم المحرز على بيانات مصنفة سليمة وعلى قدرات إحصائية وطنية قوية، تسندها مؤسسات فعالة ومسؤولة للاستجابة لنتائج البحوث. وإلى جانب توطيد المعارف والبيانات المتعلقة بتعرض الأطفال إلى أشكال متعددة من العنف ووصولهم إلى خدمات الاستجابة وإعادة التأهيل واستخدامهم لها، لا بد من تطوير أدوات ومنهجيات وقدرات بحثية أفضل لكسر الصمت الذي يلف حوادث العنف، ولتحديد الأطفال المعرضين لأكثر قدر من الخطر، ولفهم الأسباب الجذرية للعنف، ولتقديم أدلة سليمة لما يصلح ويمكن أن يساعد على تحقيق تغيير دائم.

٤٣- وستواصل الممثلة الخاصة، وهي تضع هذا في اعتبارها، الدعوة إلى وضع منهجيات وأدوات لجمع البيانات من أجل تحسين القدرات البحثية الوطنية وجهود الرصد بغية تقييم مدى انتشار العنف ضد الأطفال، والاسترشاد بها في السياسات والقرارات المتعلقة بالميزانية.

٤٤- ويتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تعزيز الشراكات وتعبئة موارد كبيرة. وتكتسي إقامة تحالف عالمي واسع يجمع الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الأطفال أنفسهم، أهمية حاسمة في توسيع الدعم الاجتماعي وتعزيز التنفيذ والمتابعة واستعراض التقدم المحرز. ولهذا السبب، ستواصل الممثلة الخاصة دعم المبادرات والشراكات العالمية المذكورة أعلاه، بما في ذلك الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

٤٥- وقد أطلق الأمين العام الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال في تموز/يوليه ٢٠١٦، مناشداً إياها المساعدة على تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠ لعالم يعيش فيه جميع الأطفال في سلام. والممثلة الخاصة عضو في مجلس إدارة الشراكة العالمية وفي لجناتها التنفيذية، وتروج من خلال دورها الدعوي العالمي للمهمة المشتركة المتمثلة في جعل العالم مكاناً آمناً للأطفال وإنهاء العنف ضد الأطفال في كل مكان. وللشراكة العالمية إمكانيات لتسخير الجهود الجماعية من أجل تعزيز الالتزام المتنامي باطراد بخلق عالم خال من العنف والعمل من أجله. وهي تسعى إلى تعزيز الإرادة السياسية لتحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة المتعلق بإنهاء العنف ضد الأطفال، وتسريع العمل من خلال تنفيذ تدخلات رئيسية، وتعزيز التعاون فيما بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

جيم - الوفاء بالتعهد بعدم ترك أي طفل يتخلف عن الركب والوصول أولاً إلى من هم في مؤخرة الركب: الأطفال المتنقلون

٤٦ - عرفت السنوات القليلة الماضية أعداداً متزايدة من الأطفال والمراهقين المتنقلين، بمفردهم أو مع أسرهم، داخل البلدان وفيما بينها. وفي عام ٢٠١٥، شكل الأطفال أكثر من نصف مجموع السكان اللاجئيين، وجاء أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طلب لجوء من أطفال غير مصحوبين أو منفصلين عن أسرهم. ويكون قرار الطفل مغادرة بيت الأسرة، في أغلب الأحيان، استراتيجية فرار لضمان السلامة والحماية؛ وللوصول إلى ملاذ آمن من الاضطراب السياسي والنزاع والكوارث الطبيعية والعنف والاستغلال. وبالنسبة للأطفال المتنقلين، ولا سيما الذين يسافرون غير مصحوبين أو منفصلين عن أسرهم، يتخلل العنف مسام حياتهم اليومية وكثيراً ما يكون جزءاً من متواليته. وينتشر الخوف وانعدام الأمن على نطاق واسع، كما يسود الإفلات من العقاب. وخلال زيارة قطرية أجرتها الممثلة الخاصة مؤخراً، أخبرها أطفال مراراً أن الحياة غير عادلة وأنهم يعتبرون أحياءهم عبارة عن غيتو لليأس وانعدام القانون والخوف.

٤٧ - ويعيش الأطفال مشاهد مروعة: قتل آبائهم، واغتصاب أخواتهم، والاختفاء القسري لأصدقائهم. وهم معرضون لجرائم الشوارع والعنف المجتمعي، وللتهديد والابتزاز المنهجين، ولمضايقة أفراد العصابات الذين يحشدون التأييد داخل المدرسة أو في أحيائهم. وفي بعض الحالات، يتلاعب بالأطفال عناصر الجريمة المنظمة ويجبرونهم على المشاركة في نشاط إجرامي، بما في ذلك العمل كمراقبين في الأماكن التي يتجر فيها بالمخدرات أو الأسلحة أو حيث يتجمع المهربون. وإذا رفض الأطفال التعاون، فإنهم قد يدفعون ثمناً باهظاً، بل وقد يتعرضون لخطر فقدان أرواحهم. ويعلق الأطفال المهمشون في المجتمعات المحلية التي تجري فيها هذه الأنشطة في حلقة خبيثة من الإقصاء والوصم والعنف، إذ ينظر إليهم كمجرمين أنفسهم، ويخشاهم أفراد مجتمعاتهم المحلية، وفي بعض الأحيان تجرمهم السلطات.

٤٨ - ويشعر الأطفال، إذ يحيط بهم هذا الواقع المدمر، بأنهم مستعدون للانطلاق في رحلة مريبة محفوفة بالمخاطر ومواجهة مخاطر جمة أماً في العثور على مكان ينعمون فيه بالسلامة والأمن. وتواجه الفتيات اللائي ينطلقن في هذه الرحلة مخاطر جسيمة على نحو خاص تتمثل في الاعتداء عليهن واستغلالهن بسبب شباهن ونوع جنسهن. وقد يغري المتجرون بعضهم بعود كاذبة بالسلامة أو التعليم أو عمل في المستقبل. وقد يكون آخرون فارين من الاعتداء الجنسي أو من تهديد زواج قسري؛ بل وقد تكون أسرهم اليائسة باعتهن تحت مسمى الزواج، من أجل تفادي خطر الاغتصاب وفي الوقت نفسه على أمل أن تكتسب الفتاة جنسية زوجها.

٤٩ - وفي أغلب الأحيان، لا يستفيد هؤلاء الأطفال من الحماية التي لهم الحق فيها. ويمكن أن يعتبروا متطفلين وليس ضحايا مستضعفين معرضين للخطر يعبرون الحدود بحثاً عن وجهة آمنة. وقد تعوز الأطفال المهاجرين الوثائق الصحيحة أو قد يكونون لا يتحدثون اللغة المحلية. وفي معظم الأحيان، هم ببساطة مرعوبون إلى درجة لا يستطيعون معها الإبلاغ عن حالات

الاعتداء أو الحديث عن الصدمات التي عانوا منها. وهم لا يلتمسون المساعدة، بما في ذلك المساعدة الطبية، خوفاً من أثر سلبي على القرارات التي تنتظر البت بشأن وضعهم، أو خوفاً من الاعتقال أو الترحيل.

٥٠- وينتهي الأمر بالعديد من الأطفال في مرافق مكتظة، في كثير من الأحيان مع بالغين ليسوا من أفراد أسرهم. وقد يجدون أنفسهم في أماكن يُعمل فيها بإجراءات المسار السريع، وفي الواقع معرضين لخطر "إجراءات الإعادة السريعة" التي نادراً ما تراعى فيها مصالحهم الفضلى. وقد ينتهي بهم الأمر محبوسين في المطارات، أو في مرافق الموانئ، أو في جزر؛ أو مودعين في مراكز الاحتجاز أو السجون أو زنازين الأفراد العسكريين؛ أو حتى في حاويات لا نوافذ لها، وأحياناً في عزلة تامة.

٥١- ويبقى خطر سلبهم الحرية كبيراً. ويمكن احتجاز الأطفال من خلال التذرع بالحاجة إلى ضمان حمايتهم من خطر الاختفاء أو الاتجار، أو بغرض اقتفاء أثر الأسر أو النظر في خيارات الإعادة إلى بلدانهم الأصلية. ويعد احتجاز هؤلاء الأطفال، وهو ليس أبداً في مصلحتهم الفضلى، عقوبة إضافية؛ ويمكن تحقيق الأهداف المنشودة بطريقة مختلفة.

٥٢- وقد يتعرض الأطفال، وهم ينتظرون البت في مصيرهم، للإذلال والاعتداءات البدنية والاعتداء الجنسي. وفي العديد من الحالات، يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى سلطة حماية الطفل، وإلى عملية لتحديد تدابير الحماية تراعي السن ونوع الجنس، وإلى التمثيل القانوني، وإلى المعلومات المتاحة عن حقوقهم أو عن سبل التماس الجبر عن أعمال العنف التي قد يكونون عانوا منها. وقد يفسر هذا سبب فقدان أعداد كبيرة من الأطفال من مراكز الاستقبال أو اختفائهم من رعاية مرافق حماية الطفل أو سلطات الهجرة.

٥٣- ومرة تلو أخرى، يواجه الأطفال المتنقلون الخوف، والقلق، والذعر، والاكتئاب، واضطرابات النوم، ومشاكل الصحة العقلية، وزيادة مخاطر إيذاء النفس وإحساساً عميقاً باليأس، مع ما لذلك من تأثير شديد على نمائهم وحسن أحوالهم. وقد تخلف هؤلاء الأطفال كثيراً عن الركب. وتبدو الرؤية الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠، بالنسبة لهم، بعيدة ووهيئة.

٥٤- وبالنسبة للأطفال المتنقلين، كما بالنسبة لأي أطفال آخرين تخلفوا عن الركب، نحتاج إلى تحويل متوالية العنف التي تصوغ حياتهم إلى متوالية لحماية حقوقهم الأساسية. ويجب على العالم معالجة هذه الأوضاع البائسة على وجه الاستعجال. فجعل الأطفال في مأمن من العنف أمر تحتمه الأخلاق والقانون وينبغي ألا يتعامل معه بلامبالاة أو تراخ. ومن الأهمية بمكان تعزيز مؤسسات حماية الطفل التي يمكن أن يحال إليها الأطفال المتنقلون وتزويدها فعلياً بما يلزم من موارد، وتنفيذ المعايير القائمة ووضع أدوات الرصد الملائمة لضمان رعاية الأطفال وسلامتهم، وتشجيع إيجاد حلول دائمة، وتحديد المخاطر والتصدي لها، ومكافحة الإفلات من العقاب.

٥٥- وتوفر اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحققة بها، إلى جانب المعايير الدولية الأخرى، بما في ذلك إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين^(٤)، توجيهات واضحة بشأن احترام حقوق الطفل ومنع وإزالة مخاطر العنف في حياة الأطفال المتقلين. فبدائية، تقر هذه المعايير بالضرورة الحتمية للعمل ولضمان أعمال حقوق جميع الأطفال الذين يقعون تحت الولاية القضائية للدولة دون تمييز. ويشمل هذا الأطفال ملتمسي اللجوء واللاجئين والمهاجرين وعدمي الجنسية، وينبغي في هذا السياق أن نتذكر أنه يولد طفل عديم الجنسية كل ١٠ دقائق.

٥٦- وثانياً، تلزم المعايير الدولية بأن تكون المصالح الفضلى للطفل الاعتبار الأول في جميع القرارات التي تمس الطفل وفي جميع الأوقات: عند وصوله إلى بلد المقصد، أو أثناء الإجراءات ذات الصلة، أو عندما ينظر في إمكانية الإعادة. ومن الأهمية بمكان ضمان كون إجراءات تقدير السن آمنة وحافطة للكرامة ومراعية للطفل، وفي حالة الشك توفير حماية خاصة لكل طفل تحقق له. وينبغي أن تنطبق المبادئ نفسها أثناء تحديد المركز القانوني للطفل أو عند النظر في طلب لم شمل الأسرة. ويعد تعيين وصي قانوني أمراً أساسياً لتوفير الدعم وللدفاع عن مصالح الطفل الفضلى في كل مرحلة.

٥٧- وثالثاً، وكما تكرر تأكيده في إعلان نيويورك - تحتاج مسؤولية رعاية الأطفال المتقلين إلى أن تسند بسرعة إلى السلطات الوطنية لحماية الطفل، بدلاً من تركها لمسؤولي الحدود أو الأمن. ولكي تكون نظم حماية الطفل التي تتعامل مع الأطفال المتقلين فعالة ينبغي أن تكون متسقة ولها مستوى جيد من الموارد، وذات خدمات جيدة وموظفين مدربين تدريباً جيداً لهم ما يلزم من المهارات لاستجواب الأطفال والتواصل معهم بصورة مجدية، ولفهم المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف.

٥٨- ويعد التعاون بين الوكالات فيما بين جميع الإدارات الحكومية المعنية أمراً أساسياً في هذا الصدد، ولكن من المهم بالقدر نفسه ضمان تعاون فعال عبر الحدود وعلى الصعيد الإقليمي، وتعزيز أوجه التآزر من أجل حشد الدعم وتعبئة الموارد لمواجهة التحديات العديدة التي تؤثر على الأطفال المتقلين، والنهوض بحلول دائمة وباستمرارية الرعاية، بما في ذلك لضمان تمكينهم وإدماجهم الاجتماعي واستئنافهم حياة مستقلة، والوقاية من مخاطر إعادة الإيداء أو العنف أو أي انتهاك آخر لحقوقهم.

٥٩- وعلاوة على ذلك، يجب فضح جميع حوادث العنف ضد الأطفال المتقلين. وينبغي أن يشعر الأطفال أنهم يحظون بالاحترام والاعتزاز بهم ودعمهم في نمائهم وحسن أحوالهم. ولهم الحق في أن يشعروا بالأمان والحماية من الخوف والإيداء والاستغلال. وينبغي وضع حد للإفلات من العقاب. وينبغي توحيد البيانات والأدلة السليمة لتسترشد بها القرارات المتعلقة بمنع

(١٤) قرار الجمعية العامة ١/٧١.

العنف والإنذار المبكر والاستجابة؛ وللمساعدة في تعزيز مهارات المهنيين وقدرات المؤسسات؛ ولدعم التقدم ورصده وتقييم أثر التدخلات. ويعد التقييم الدقيق والملتزم بالأخلاقيات والتشاركي وكذا البحوث التي تشرك الأطفال المعنيين بعداً أساسياً لهذه العملية.

٦٠- وتتسم حقوق الطفل بأنها عالمية وغير قابلة للتصرف ومترابطة. ومما يلزم كرامة الإنسان المتأصلة لكل طفل الحق في العيش في مأمن من العنف في كل مكان وفي جميع الأوقات؛ والحق في احترام وحدة الأسرة وفي حماية خاصة عندما يكونون منفصلين عن أسرهم؛ والحق في أن ينظر في أي طلب للم شمل الأسرة بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة؛ والحق في هوية قانونية، وفي الحرية والأمن وفي بدائل فعالة عن الحرمان من الحرية. وما يحق للأطفال المتقنين ليس دون ذلك في شيء.

٦١- ولكن من أجل التمتع بحقوق الإنسان تمتعاً حقيقياً، لا غنى عن كفالة أن تكون للأطفال المتقنين إمكانية الحصول على معلومات ومشورة ملائمة للأطفال؛ والوصول إلى العدالة؛ والمشاركة الحقيقية في إجراءات وآليات آمنة ومراعية للطفل ولنوع الجنس، بما في ذلك التماس جبر الضرر الناجم عن حوادث العنف أو الطعن في شرعية حرمانهم من الحرية.

٦٢- وباختصار، نحن بحاجة إلى الوقوف على وجه الاستعجال دفاعاً عن الأطفال المتقنين وتأمين حمايتهم لأنهم أطفال أولاً وقبل كل شيء.

رابعاً- تمتين العمليات الإقليمية لتعزيز حماية الأطفال من العنف

٦٣- يشكل التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية حجر الزاوية في استراتيجية الممثلة الخاصة لتسريع وتيرة التقدم في حماية الأطفال من العنف. وبالفعل، تعد المنظمات والمؤسسات الإقليمية جهات حليفة استراتيجية في مبادرات منع العنف والقضاء عليه وقد ساعدت تعاونها المؤسسي مع الممثلة الخاصة في وضع قضية العنف ضد الأطفال في صلب خطة السياسات الإقليمية، وتعزيز مساءلة الدول، ودعم جهود التنفيذ الوطنية.

٦٤- وكجزء من هذه العملية، أجريت ثمان مشاورات إقليمية رفيعة المستوى في مناطق أمريكا الجنوبية والوسطى، والبحر الكاريبي، وجنوب آسيا، والمحيط الهادئ، وأوروبا، والمنطقة العربية؛ وصدرت ستة تقارير رصد إقليمية وعقدت اجتماعات استعراض دورية لتقييم التقدم المحرز وتسريعه. وعلاوة على ذلك، استضيفت ستة اجتماعات لمائدة مستديرة أقليمية من أجل تعزيز التعاون وترسيخ التقدم المحرز صوب جعل الأطفال في مأمن من العنف.

٦٥- ونتيجة لذلك، جرى تعزيز الالتزامات الإقليمية وتجري حالياً مواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال اعتماد خطط إقليمية جديدة بشأن العنف ضد الأطفال. وفي المقابل، لم تترجم هذه الجهود إلى تعزيز للمعايير القانونية والسياسات العامة الوطنية، وتوطيد لأدوات البحث والرصد، وتعزيز للحملات الرامية إلى دعم التقدم المحرز في حماية الأطفال من العنف وحفزه ورصده.

٦٦- وبغية تعزيز هذا التعاون وتسريع التقدم في جعل الأطفال في مأمن من العنف، تنظم الممثلة الخاصة اجتماعاً سنوياً لمائدة مستديرة رفيعة المستوى مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية. وأصبح هذا المنتدى آلية استراتيجية داخل الأمم المتحدة للانخراط في حوار في مجال السياسات، وتقاسم المعارف والممارسات الجيدة، وتشجيع تلاقح التجارب، وتنسيق العمل وتعزيز أوجه التآزر، وتحديد الاتجاهات والتحديات الملحة، وتوحيد القوى للوقاية من العنف، وتعزيز سلامة الأطفال وحمايتهم.

٦٧- وفي أيار/مايو ٢٠١٦، اشتركت الممثلة الخاصة مع مجلس دول بحر البلطيق في استضافة الاجتماع السنوي السادس للمائدة المستديرة الإقليمية، المعقود في ستوكهولم. وتناول الاجتماع دور المنظمات والمؤسسات الإقليمية في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتعبئة الجهود من أجل تحقيق المقصد ١٦-٢ وغيره من مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعنف. وأتاحت منبراً لتبادل الخبرات في وضع استراتيجيات إقليمية متوائمة مع خطة عام ٢٠٣٠ والإجراءات المستقبلية المرتقبة. وأولى اهتمام للاستراتيجيات الرامية إلى دعم تعميم المقاصد المتصلة بالعنف في الخطط الوطنية ودون الوطنية، ووضع أهداف ومقاصد إقليمية ووطنية عند الاقتضاء. كما جرى التشديد على دور المنظمات والمؤسسات الإقليمية في تعبئة دولها الأعضاء من أجل التصدي للعنف ضد الأطفال فيما تجرّبه من استعراضات وطنية طوعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وكذا على التعاون مع الكيانات الإقليمية الأخرى في عمليات الاستعراض. وشُجّع تقديم الدعم لعمليات التعلم من الأقران وعمليات التقييم الوطني التشاركية للتقدم المحرز من خلال هذا المنتدى الاستراتيجي الإقليمي وغيره من المنابر.

٦٨- وقد شجّع عدد من المناطق سلفاً مبادرات هامة لقيادة هذا العمل. وكان هذا واضحاً على نحو خاص في إدماج العنف ضد الأطفال في خطط العمل الإقليمية ومواءمتها الصريحة مع خطة عام ٢٠٣٠.

٦٩- وخلال اجتماع المائدة المستديرة الإقليمية لعام ٢٠١٦، إدراكاً من المنظمات والمؤسسات الإقليمية للفرصة الاستراتيجية التي تتيحها خطة عام ٢٠٣٠ والذكرى السنوية العاشرة لدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، فقد أعربت عن التزامها القوي بمواصلة تسريع وتقييم التقدم المحرز في القضاء على العنف ضد الأطفال وتعزيز التعاون. وشملت الإجراءات الاستراتيجية المتوخاة تقديم الدعم لمواصلة وضع وتنفيذ خطط إقليمية متعلقة بالعنف ضد الأطفال تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠؛ وتعبئة الشراكات وتعزيز تنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة من أجل منع العنف والقضاء عليه؛ وسن وإنفاذ تشريعات وطنية لحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال؛ وتعزيز نظم البيانات ودعم عملية متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ من خلال آليات قوية للمساءلة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٧٠- وعلى النحو المبرز أدناه، جرى أيضاً داخل فرادى المناطق تعزيز تطورات هامة وتحقيق نتائج ملموسة في سبيل الدفع قدماً بهذه الأهداف.

٧١- في أفريقيا، بمناسبة احتفال لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، قدمت الممثلة الخاصة، بمعية اليونيسيف ومنتدى السياسات من أجل الطفل الأفريقي، استعراضاً للتقدم الإقليمي في تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة. وسلط المؤتمر الضوء على التقدم المحرز في تعزيز التحرر من العنف والتحديات والفرص القائمة كجزء من الجهود الأوسع الرامية إلى تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ ورؤية بناء أفريقيا صالحة لأطفالها. وصبت نتائج المناقشة في وضع خطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا، المعتمدة رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وهي خطة من بين أهدافها الأساسية إنهاء العنف ضد الأطفال.

٧٢- وتقدم هذه التطورات زخماً كبيراً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة الأفريقية. وتتضمن خطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا أهدافاً قابلة للقياس ومجالات ذات أولوية يلتزم الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بتحقيقها بحلول عام ٢٠٤٠، وهناك إنجازات هامة يمكن البناء عليها.

٧٣- وبالفعل، يقوم عدد من البلدان الأفريقية بتعزيز نظمها الوطنية لحماية الطفل وأجرت دراسات استقصائية شاملة للأسر المعيشية من أجل توثيق حجم العنف في مرحلة الطفولة وطبيعته وتأثيره. وقد دعمت المعلومات المستقاة من هذه الدراسات الاستقصائية إجراءات الحكومات في مجالات الدعوة والسياسات والتخطيط والميزنة وكذا في سن التشريعات، بما في ذلك بهدف مكافحة زواج الأطفال. وقد أنجزت سبعة بلدان أفريقية الدراسات الاستقصائية (جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وكينيا، وملاوي، ونيجيريا)، بينما تبذل أخرى جهوداً مماثلة، منها أوغندا، وبوتسوانا، ورواندا، وكوت ديفوار، وموزامبيق.

٧٤- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أيدت الممثلة الخاصة نشر نتائج الدراسة الاستقصائية لنيجيريا، التي أجرتها الحكومة بالتعاون مع اليونيسيف وشراكة 'معاً من أجل الفتيات' (١٥). وكانت نيجيريا أول بلد في غرب أفريقيا يجري دراسة استقصائية وطنية بهذا الحجم. ورداً على النتائج التي تُوصّل إليها، أطلقت سنة العمل لإنهاء العنف ضد الأطفال، إلى جانب دعوة إلى اتخاذ إجراءات موجهة إلى الوزارات والوكالات الاتحادية والولائية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، ووسائل الإعلام، والمجتمعات المحلية، والآباء والأطفال إلى التكاتف معاً من أجل منع العنف ضد الأطفال والتصدي له. وشاركت الممثلة الخاصة في إطلاق حملة إنهاء العنف ضد الأطفال في ولاية لاغوس وخطة السياسة العامة لها، كإسهام رئيسي في هذه العملية؛ وأطلقت ولاية كروس ريفر حملتها لإنهاء العنف ضد الأطفال في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وهي ثاني ولاية في نيجيريا تستجيب للدعوة إلى اتخاذ إجراءات (١٦).

(١٥) انظر http://srs.violenceagainstchildren.org/story/2016-02-25_1431.

(١٦) انظر www.unicef.org/nigeria/media_10405.html.

٧٥- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، شجعت الممثلة الخاصة في ملاوي على مواصلة تنفيذ خطة السياسة العامة التي أطلقت خلال زيارتها السابقة التي أجرتها استجابة لاستنتاجات الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال التي أجريت عام ٢٠١٥. وأثناء زيارة المتابعة، أولت اهتماماً خاصاً لمنع الممارسات الضارة والتخلي عنها، مما ساعد على تركيز الاهتمام الوطني على انتشار زواج الأطفال، والاعتداء المرتبط بحفلات بدء النشاط الجنسي، والهجمات على الأطفال المصابين بالمهق، وغيرها من الممارسات التي تمس بحقوق الأطفال، ولا سيما الفتيات.

٧٦- وأحرز تقدم في هذه المسائل في ملاوي، بما في ذلك اعتمادها عام ٢٠١٥ لقانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية، الذي رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ سنة؛ والتزام الحكومة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بمواءمة الدستور مع تلك التشريعات والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل^(١٧)؛ والدور الحاسم الذي يلعبه الزعماء التقليديون في حشد مجتمعاتهم المحلية لمنع الزواج المبكر والزواج القسري للفتيات وكفالة عودتهن إلى المدارس لمواصلة تعليمهن.

٧٧- واحتلت مثل هذه الممارسات الضارة مكانة بارزة في المؤتمر الدولي السابع للسياسات المعني بالطفل الأفريقي، الذي استضافه منتدى السياسات من أجل الطفل الأفريقي في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وسلط المؤتمر الضوء على أشكال العنف القاتلة التي تؤثر في كثير من الأحيان في الأطفال المهمشين والمستضعفين على نحو خاص، بما في ذلك حالات قتل الرضع، أو الهجمات على الأطفال المصابين بالمهق، أو المتهمين بممارسة السحر. واعتمد المؤتمر، باتباعه نهجاً موجهاً نحو إيجاد الحلول، دعوة إلى اتخاذ إجراءات من أجل حماية جميع الأطفال من العنف، وتعزيز تنفيذ السياسات والقوانين، والتعبئة من أجل الحوار على جميع المستويات^(١٨).

٧٨- واستفاد المؤتمر من المناقشات الناجحة التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أثناء إطلاق الشراكة الأفريقية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال^(١٩) التي تعتبر الممثلة الخاصة عضواً فيها. وقد أنشئت الشراكة من أجل الدفع قدماً بالجهود الجماعية الرامية إلى التصدي بصورة شاملة لجميع أشكال العنف ضد الأطفال في جميع أنحاء القارة. وهي تهدف إلى تسهيل استيعاب خطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا والمقاصد المتصلة بالعنف من خطة عام ٢٠٣٠ من خلال البرمجة الجماعية وبناء المعارف وتبادلها.

٧٩- وستواصل الممثلة الخاصة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي ودعم المزيد من الجهود للنهوض بتنفيذ حملته الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال. وقد أحرز تقدم كبير في هذا الصدد، بما في ذلك ما تم مؤخراً من اعتماد حكومة بوركينا فاسو لاستراتيجية وطنية شاملة بشأن إنهاء زواج

(١٧) انظر www.constitutionnet.org/news/malawi-amend-constitution-regarding-age-child.

(١٨) انظر www.africanchildinfo.net/ipc/files/SeventhIPC-Call-toAction.pdf.

(١٩) انظر

http://africanchildforum.org/en/index.php/en/?option=com_content&view=article&id=400&Itemid=364

الأطفال ٢٠١٦-٢٠٢٥^(٢٠)، والانضمام إلى حملة حكومات الكاميرون وليبيريا ونيجيريا. وأطلق ثمانية عشر بلداً أفريقيا الحملة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، واعتمد رؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية قراراً يؤكد من جديد التزامهم بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك ممارسات من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والمضني قدماً بخطة عام ٢٠٣٠^(٢١).

٨٠- وبينما لا تزال هناك تحديات عديدة، للقارة الأفريقية فرص فريدة للاستفادة منها عام ٢٠١٧، بما في ذلك خلال الاحتفال بيوم الطفل الأفريقي، الذي سيخصص لموضوع "أهداف التنمية المستدامة للأطفال في أفريقيا: تسريع الحماية والتمكين وتكافؤ الفرص".

٨١- وفي أمريكا اللاتينية، انضمت الممثلة الخاصة إلى دورة اللجنة الدائمة لمبادرة 'أطفال الجنوب' (Niñ@Sur) للسوق الجنوبية المشتركة المكرسة لحماية الأطفال من العنف وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ورحبت الدول الأعضاء بمبادرة 'حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال'، التي يجري تعميمها في الاستراتيجية الإقليمية لمتابعة توصيات دراسة الأمم المتحدة، وكررت تأكيد استعجالية الاستثمار في منع العنف، بما في ذلك من خلال التصدي لأسبابه الجذرية وتجاوز المواقف والسلوكيات التي تتغاضى عن العنف ضد الأطفال.

٨٢- وفي سياق تعاون الممثلة الخاصة مع اللجنة الدائمة لمبادرة 'أطفال الجنوب' (Niñ@Sur) للسوق الجنوبية المشتركة والحركة العالمية من أجل الطفل، قسم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظمت بمعية حكومة أوروغواي مشاورية إقليمية مع الأطفال عن تسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت. وضمت المشاورة، المعقودة في أيار/مايو في مونتيفيديو، مشاركين شباب من الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والسلفادور، وشيلي، وكولومبيا، وهندوراس ووفرت منبراً للشباب لتقديم توصيات لتقرير الأمين العام بشأن حماية الأطفال من تسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت (انظر A/71/213، الفقرة ٢٧).

٨٣- وأعرب الأطفال عن أفكارهم بشأن تصوراتهم وتجاربهم مع تسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت، وناقشوا الأسباب الجذرية وحددوا تدابير استراتيجية للوقاية والتصدي. وأبرزوا أن تسلط الأقران كثيراً ما يكون جزءاً من متوالية مؤلمة لتعرض الأطفال للعنف واعترفوا بالتحديات الخاصة التي يواجهونها في المدرسة وفي الطريق إلى المدرسة وعلى شبكة الإنترنت. وكان الأطفال المشاركون في المشاورة واضحين في نداءهم إلى ما يلي:

استمعوا إلى صوتنا: تسلط الأقران يؤذي ويدوم ... يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لوقفه؛ والعنف لا يعلم حسن السلوك، وأن يكون المرء نموذجاً جيداً ويشجع اللاعنف يعطي مثلاً جيداً لحياتنا؛ واستخدموا الحوار والوساطة قبل أن تتركوا العنف

(٢٠) انظر www.girlsnotbrides.org/resource-centre/national-action-plan-end-child-marriage-burkina-faso/

(٢١) انظر www.francophonie.org/IMG/pdf/som_xvi_decl_antananarivo.pdf

يحدث! ساعدونا على التعلم عن الوقاية وعن حقوقنا؛ وساعدوا من يسهرون على رعايتنا لكي يتمكنوا من مساعدتنا بشكل أفضل؛ ولا تنسوا: التشريعات هامة وينبغي أن يعرفها الجميع ويحترمها الجميع.

٨٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتمدت القمة السابعة والعشرون للآسيان خطة العمل الإقليمية لآسيان بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال. وما فتئت الممثلة الخاصة تعمل بنشاط على تعزيز تنفيذها، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الآسيان، وأمانة الآسيان، ولجنة الآسيان المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل.

٨٥- وتسير خطة العمل الإقليمية ضمن إطار خطة عام ٢٠٣٠ وتقدم مثلاً قوياً على الكيفية التي يمكن بها للتعاون الإقليمي أن يدعم الإجراءات الوطنية المتعلقة بحماية الأطفال من العنف وتعزيز التقدم المحرز لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعنف. وتقرح إجراءات ملموسة ضمن إطار زمني واقعي، بما في ذلك تعزيز النهج غير العنيفة لتأديب الأطفال؛ وتوفير رعاية الأطفال خارج المؤسسات؛ وحماية الأطفال من سوء المعاملة على الإنترنت؛ وتعزيز إجراءات عدالة ملائمة للأطفال، ومنع سلب الأطفال الحرية، وتشجيع بدائل الاحتجاز؛ وتنظيم حملات إذكاء الوعي لكسر ما يحجب العنف وضمان حماية الأطفال الضحايا.

٨٦- وخلال بعثة الممثلة الخاصة إلى شرق آسيا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، اجتمعت في بانكوك مع الفريق العامل الإقليمي المشترك بين الوكالات لجنوب شرق آسيا المعني بحماية الطفل، الذي يتألف من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتشجيعها على الاستفادة من الفرصة الاستراتيجية التي تتيحها خطة العمل الإقليمية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعنف من أجل تسريع إحراز التقدم في العمل على الصعيد الوطني.

٨٧- وفي المناسبة نفسها، شاركت في اجتماع استضافته حكومة فييت نام مع كبار المسؤولين في وزارات الرعاية الاجتماعية والتنمية في بلدان الآسيان ولجنة الآسيان المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، التي ستجري استعراضاً سنوياً لتنفيذ خطة العمل الإقليمية على أساس التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء. وساعد الاجتماع على مواصلة تعزيز التنفيذ الوطني لخطة العمل الإقليمية والاستفادة من مبادرة 'حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال' لإذكاء الوعي وحفز العمل من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال في الدول الأعضاء في الآسيان.

٨٨- وكجزء من التزام الممثلة الخاصة بتعزيز مشاركة الطفل والعمل مع الأطفال في جميع أنحاء العالم، كانت المتحدثة الرئيسية في المنتدى الرابع للأطفال الآسيان، الذي استضافته حكومة فييت نام أيضاً. وقد وفر المنتدى منبراً للأطفال من مختلف بلدان الآسيان للتفكير معاً في الشواغل الرئيسية التي تواجه الأطفال والشباب في المنطقة واقتراح توصيات من أجل تعزيز حماية الأطفال من العنف، وتأمين سلامتهم على شبكة الإنترنت ومكافحة الاتجار. وخلال المناقشة المفتوحة التي عقدت بين ممثلي الأطفال وممثلي لجنة الآسيان والممثلة الخاصة، دعا المشاركون الشباب إلى اتخاذ

تدابير عاجلة للتصدي للتهديدات الناشئة التي يطرحها الاعتداء عبر الإنترنت والتسلط عبر الإنترنت، وأكدوا من جديد على دورهم الحاسم باعتبارهم فاعلين في التغيير نحو إنهاء العنف.

٨٩- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، شاركت الممثلة الخاصة كمتكلمة رئيسية في الاجتماع الرفيع المستوى لمبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال من أجل استعراض التقدم المحرز ومناقشة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة. وقد أحرز تقدم كبير خلال السنوات العشر الماضية في إضفاء الطابع المؤسسي على المبادرة وفي العمل الوطني الرامي إلى المضي قدماً في تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة. وقام المشاركون، مستفيدين من هذه العملية، بتسليط الضوء على الزخم الفريد الذي يوفره تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لزيادة تعزيز حماية الأطفال وإثراء الخطة الخمسية الجديدة للمبادرة. وتوفر الأولويات الإقليمية - من قبيل إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال، وعمل الأطفال، والممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال والعقاب البدني والعنف في المدارس - أساساً سليماً لمواءمة الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والقطري مع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعنف.

٩٠- وقد أقر هذه الاستنتاجات الهامة الاجتماع الوزاري الرابع لمبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال، الذي استضافته حكومة الهند، والذي كرر تأكيد الدور الهام الذي تضطلع به المبادرة في تعزيز التقدم في جدول أعمال منع العنف ضد الأطفال في جنوب آسيا.

٩١- وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، وفي مناسبة استضافتها حكومة بوتان، أطلقت مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال ومنظمة العمل الدولية 'تحالف المقصد ٨-٧: العمل معاً من أجل إنهاء عمل الأطفال والرق المعاصر'، من أجل مواصلة تعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى المضي قدماً بخطة عام ٢٠٣٠ في جنوب آسيا. كما أطلقت في تلك المناسبة خطة العمل الإقليمية للمبادرة من أجل منع عمل الأطفال والقضاء عليه واستعراض إشراك الجهات الفاعلة الدينية والمشاركة بين الأديان في إنهاء العنف ضد الأطفال في جنوب آسيا.

٩٢- وقد كان لتعاون الممثلة الخاصة مع مجلس أوروبا أهمية حاسمة في تعزيز جعل الأطفال في مأمن من العنف في جميع أنحاء أوروبا. وقد كان المجلس قوة دافعة للمبادرات الإقليمية الرامية إلى تشجيع تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة ودعم ولاية الممثلة الخاصة.

٩٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦ في صوفيا، أطلق المجلس استراتيجيته الجديدة لحقوق الطفل (٢٠١٦-٢٠٢١)، التي وضعت بمشاركة الممثلة الخاصة. ويوجد جعل الأطفال في مأمن من العنف في صميم الاستراتيجية وأدرج في الإجراءات المتعلقة بحماية الأطفال من الإيذاء على الإنترنت؛ وبتشجيع مشاركة الأطفال؛ وتطوير عدالة مناسبة للطفل؛ ومنع سلب الحرية وتعزيز تدابير التحويل؛ وحماية الأطفال المتنقلين.

٩٤- وصممت الاستراتيجية لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتوفير فرصاً هامة لزيادة تعزيز تعاون الممثلة الخاصة مع مجلس أوروبا، ولتعزيز الدعم المقدم إلى دوله الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ مقاصد أهداف التنمية المستدامة وتسريع وتيرة التقدم نحو المقصد ١٦-٢. ويشمل هذا

دعم سن تشريعات لحظر جميع أشكال العنف وإنشاء آليات المشورة والإبلاغ وتقديم الشكاوى الملائمة للأطفال من أجل التصدي لحوادث العنف؛ ووضع استراتيجيات وطنية متكاملة بشأن حماية الأطفال من العنف؛ وتحديد مؤشرات استراتيجية لرصد التقدم المحرز صوب بلوغ المقصد ١٦-٢؛ وحصول حقوق الأطفال المتنقلين وحمايتهم من العنف؛ ودعم مجلس أوروبا في دوره بوصفه مركزاً لتبادل البيانات السليمة والخبرات، وكمبريدد دعم الأقران فيما بين الحكومات.

خامساً- استشراف المستقبل

٩٥- في عام ٢٠٠٦، وضعت دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال المجتمع الدولي وجهاً لوجه أمام مدى وانتشار وتعقيد وتأثير العنف ضد الأطفال. وأدت التعبئة المتولدة عن الدراسة وعملية تنفيذ توصياتها في جميع أنحاء العالم إلى إحراز تقدم هام، وتبدو الدول حالياً أقدر على منع العنف والقضاء عليه والتصدي له.

٩٦- ووجهت ولاية الممثلة الخاصة الانتباه إلى أسوأ وأفضل جوانب البشرية كليهما. فالأسوأ هو أن عدداً لا يحصى من الأطفال معرضون للعنف الذي كثيراً ما يُخفى لكنه متفشٍ. فالأطفال يستهدفون عمداً في عمليات مدفوعة سياسياً، ويُتلاعب بهم في الجريمة المنظمة، ويجبرون على الفرار من العنف في مجتمعاتهم المحلية، ويبيعون ويستغلون من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية، ويستدرجون على الإنترنت، ويؤدبون بوسائل عنيفة، ويعتدى عليهم جنسياً داخل حرمة منازلهم، ويهملون في المؤسسات، ويعتدى عليهم في مراكز الاحتجاز، ويتسلط عليهم الأقران في المدارس، ويوصمون وتساء معاملتهم نتيجة لمعتقدات خرافية أو ممارسات ضارة. ويلقى طفل حتفه كل خمس دقائق نتيجة للعنف.

٩٧- وتعرض الأطفال للعنف المتفشي موثق توثيقاً جيداً في تقارير الأمم المتحدة والأدلة الأكاديمية والقصص المحزنة للأطفال أنفسهم. وبالنسبة لملايين الأطفال حول العالم، تعرف الحياة بكلمتين: الخوف والألم. وبالنسبة لهؤلاء الأطفال، ليس في العالم ملاذ آمن. والدول بصدد تفويت فرصة لبناء عالم أفضل لهم جميعاً.

٩٨- ويمس العنف بجميع حقوق الأطفال. ويسير العنف يداً في يد مع الحرمان وارتفاع مخاطر تدري الصحة وضعف الأداء المدرسي والاعتماد على الرعاية الاجتماعية لفترات طويلة. وفي مرحلة الطفولة المبكرة، كثيراً ما يكون أثر العنف غير قابل للتدارك. ومع نمو الأطفال، يصبح التعرض التراكمي لمظاهر العنف متوالية قائمة تنتشر في جميع مناحي دورة حياة الطفل، وفي بعض الأحيان تستمر عبر أجيال.

٩٩- ولكن إذا تجاوز الأثر على فرادى الضحايا وأسرهم، للعنف صلة بتكاليف بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع. فهو يحول ملايين الدولارات عن الإنفاق الاجتماعي، ويؤدي إلى تباطؤ التنمية الاقتصادية وتآكل رأس المال البشري والاجتماعي للدول.

١٠٠- وتعلي ولاية الممثلة الخاصة من شأن أفضل ما في البشرية؛ ولا غرابة في أن هذا يأتي من الأطفال أنفسهم. ومرة تلو أخرى، التقت الممثلة الخاصة بأطفال خرجوا من أفضع الكوايس ومع ذلك ظلوا صامدين وواثقين وكرماء وحريصين على إظهار الطريق نحو المستقبل. وفي جميع مناطق العالم، يتكاتف الشباب الناشطون في مجال الدعوة مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني والعديد من الحلفاء الآخرين في رفع إذكاء الوعي بالآثر الضار للعنف، وتمكين الشباب ليكونوا في الصف الأول للحماية من الإيذاء والاستغلال، وإلهام العديدين لبناء عالم يستطيع فيه الأطفال النمو وهم يحظون بالاحترام والرعاية والدعم لتحقيق طموحاتهم وأحلامهم. وحتى في أكثر الحالات يأساً، يبرهن الأطفال عما يجذوهم من أمل في عالم أفضل وعزم على تحقيق تغيير دائم. وهذا أكثر بكثير من التفكير الإيجابي؛ إذ يتعلق الأمر بتحقيق تغيير إيجابي.

١٠١- ومنذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩، خطا العالم خطوات هائلة نحو إعمال حقوق الطفل. ولكن رؤية الاتفاقية لن تتحقق بالكامل ما لم تصبح حقوق الطفل إحدى ركائز المجتمع وما لم يتم اعتناقها كقيمة أساسية من قيم الحوار بين الأجيال.

١٠٢- وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن ما لا يقل عن مليار من الأطفال يسقطون ضحايا للعنف كل سنة. ولا شك أن هناك حاجة إلى المزيد مما يجب عمله. وقد حان الوقت لسد الفجوة بين المعايير الدولية والالتزامات والإجراءات السياسية. كما حان الوقت لتعزيز ثقافة احترام حقوق الطفل وعدم التسامح مطلقاً مع العنف.

١٠٣- وبعد عشر سنوات من إطلاق دراسة الأمم المتحدة، يتيح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة فريدة لتجديد الالتزامات وتنشيط العمل من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال. وللمرة الأولى، يعترف بكرامة الأطفال وحقوقهم في العيش في مأمن من العنف والخوف بوصفها أولوية قائمة بذاتها في خطة التنمية الدولية. وقد كان إدراج المقصد ١٦-٢ بشأن القضاء بحلول ٢٠٣٠ على جميع أشكال العنف ضد الأطفال إنجازاً كبيراً؛ ويجب على المجتمع الدولي الآن التحرك لتحويل هذا الزخم إلى حركة لا يوقفها شيء نحو عالم خال من الخوف ومن العنف لجميع الأطفال.

١٠٤- وتؤكد الممثلة الخاصة من جديد، مسترشدة بما تحتمه حقوق الإنسان من جعل الأطفال في مأمن من العنف وبالأدلة التي جمعت في السنوات الأخيرة وبالرؤية الطموحة والفرصة التاريخية التي تتيحها خطة عام ٢٠٣٠ لتعزيز قفزة كبرى في جهود منع العنف والتصدي له، عزمها على تعبئة مزيد من الدعم والإجراءات من أجل إيجاد عالم خال من العنف ضد الأطفال، بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، وعلى الأخص الأطفال أنفسهم.

١٠٥- وفي العد التنازلي نحو عام ٢٠٣٠، للجميع أهميته. ويمكن لكل مواطن من مواطني العالم أن يكون عاملاً للتغيير. ويمكن لهذا أن يلهم الآخرين على العمل لإحداث التغيير الذي نحتاج إليه. وبالتكاتف معاً، سيكون مجموع قوانا صفر: صفر من العنف.